أمين عام اتحاد المعلمين العرب لـ« الثورة »:

المرحلة الراهنة تحتاج تعليماً نوعياً تحدد مساراته احتياجات المجتمع وسوق العمل والتنمية الشاملة

قال أمين عام اتحاد المعلمين العرب الأخ شريف المرتضي في حديث خاص لصحيفة "الثورة": إن التعليم في الوطن العربي عموماً واليمن خصوصاً في الوقت الراهن بحاجة إلى دراسة وضع فلسفة أو نظرية تربوية ومن ثم استراتيجية لتنفيذها، فالعالم يمر بمرحلة تحول تاريخي ولذا يجب أن تتعامل النظرية التربوية الآن مع سوق العمل وأن لا يغلب التعليم الأكاديمي على التعليم التقني والفني والمهني.

وشدد المرتضى على ضرورة مشاركة القطاع الخاص في النهوض بالعملية التعليمية لأن الدولة في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية ومواجهة المتطلبات المتعددة أصبحت غير قادرة على توفير الإمكانات اللازمة أو بشكل مثالي لذلك.

وتحدث الأخ المرتضي الخبير التربوي الذي تجاوز بخبرته التربوية الحدود الإقليمية إلى آفاق عالمية على مدى نصف قرن، عن قضايا أخرى تتعلق بالتعليم ناقشها ضمن حواره التالي:

حاوره/
نبيل علي الشرعبي

الطالب صار يمتلك معرفة أكثر من معلمه والاستراتيجيات لم تقدم شيئاً

> **مطلوب وضع فلسفة أو نظرية تربوية تتعامل مع سوق العمل وتغليب التعليم الفني والمهني على الأكاديمي ومحو أمية المعلم التقنية.**
>
> **الدولة أصبحت غير قادرة على مواجهة متطلبات التنمية الشاملة وسوق العمل لم يقدم شيئاً وكل طرف يخطط بمفرده ولا توجد جهة تخلق نوعاً من التوازن**

خلل كبير

● بداية نود أن نستهل حوارنا الصحفي هذا بالسؤال عن واقع التعليم في الوطن العربي عموماً واليمن خصوصاً وما الذي يحتاجه باعتبارك خبيراً تربوياً تجاوز حدود الإقليمية إلى آفاق عالمية؟.

– واقع التعليم ليس على ما يرام والعملية التعليمية تعاني من خلل كبير وتحتاج إلى تجويد عام بحيث تلبي متطلبات المرحلة الراهنة فكل مرحلة لها متطلباتها الخاصة وهذه تختلف عن سابقاتها، فالمعلم الآن لم يعد الذي يلقن الدروس فقط إنما صار يشارك في وضع المناهج ويحللها بل وأصبح محور عملية وواقع التعليم.

كذلك المرحلة الراهنة تحتاج تعليماً نوعياً تحدد مساراته احتياجات المجتمع وسوق العمل والتنمية الشاملة بناءً على دراسات علمية والوصول إلى وضع فلسفة أو نظرية تربوية واستراتيجية للتنفيذ وهذه النظرية يجب أن تتعامل مع سوق العمل وأن لا يغلب فيها التعليم الأكاديمي على التعليم المهني والتقني والفني، فالعالم الآن يمر بمرحلة تحول تاريخي جديد، والتعليم أساس هذا التحول وكذلك الإنسان وهنا يغدو من الضروري إعادة تأهيل وتدريب المعلم وتطوير مهاراته وقدراته وإشراكه في تحليل المناهج والكتب الدراسية ومساعدته على تجاوز الأمية التقنية والخوض في المجال التقني عموماً والمعلوماتي بما يلائم مرحلة التحول الحالية.

الأمية المعلوماتية

● يذكر خبراء التعليم أن العملية التعليمية تواجه عدداً من الإشكالات ويصنفون تزعزع أو فقدان ثقة الطالب بالمعلم ضمن أخطر تلك الإشكالات، ما السبب في تزعزع ثقة الطالب بمعلمه؟.

– هناك أسباب متعددة مثل افتقار المعلم إلى المهارات التربوية اللازمة وعدم إلمامه بأجواء ومتغيرات الحياة والأمية التقنية والمعلوماتية ففي كثير من الحالات يكون الطالب أكثر ثقافة ومعرفة من معلمه خاصة الطلاب الذين تنفق أسرهم كثيراً على التقنية الحديثة وتتيح لهم فرصاً أوسع للخوض والتعمق في تفاصيلها وفي المقابل ضآلة مخصصات المعلم والتي تجعله عاجزاً عن ذلك وبالذات الذين لا يمارسون أعمالاً أخرى غير التدريس.. ورغم أن هذا السبب هو العامل الرئيسي في فقدان الطالب للثقة بمعلمه خاصة في المجتمعات الأكثر تمدناً، إلا أن المعلم كما أشرنا سلفاً ليس السبب في فقدان أو تزعزع الثقة بينه وبين الطالب، وإنما المعلم لديه الاستعداد الذهني والعقلي والفكري والعلمي لتخطي الأمية التقنية والمعلوماتية لكن ليس لديه الإمكانات التي تمكنه من اقتناء التقنية والاستفادة منها.

اقتراح

● أمام هذه الإشكالية وأثرها السلبي على التعليم ماذا تقترحون؟.

– نقترح أن تقوم وزارات التربية والتعليم الأساسي والمتوسط والثانوي والجامعي بتوفير الإمكانات اللازمة للمعلم وتخصيص نسبة من مخرجاتها التي تذهب أو تصرف على أشياء ومجالات غير ذات جدوى لبرامج تدريبية وتأهيلية للمعلمين في المجال التقني والمعلوماتي بما يمكنهم من تطوير أنفسهم في هذا المجال.

تغير الشكل

● تصرف وزارات التربية والتعليم مبالغ طائلة على عملية تحديث وتحسين وتطوير المناهج الدراسية، ما رأيكم؟.

– حقيقة المناهج والمقررات الدراسية في الوطن العربي عموماً هي نفس التي كانت تُدرس منذ زمن مع تغيرات طفيفة في الشكل والمظهر أما الجوهر هو نفسه وما زالت تتسم بالتقليدية وغير العملية والمطلوب هنا ضرورة إعادة النظر في المناهج والمقررات الدراسية عموماً وأن يتم اختيار موضوعاتها على أساس متطلبات العصر وتضمينها معارف سوق العمل واحتياجات المجتمع والتنمية الشاملة وبذلك سيتحقق الهدف منها، وهذا سيسهم في إيجاد مخرجات جيدة وحل إشكالية الفجوة القائمة والتي تزداد اتساعاً بين المخرجات التعليمية وسوق العمل واحتياجات المجتمع والتنمية الشاملة وفي ظل غياب ذلك وانعدام استراتيجية تجويد التعليم عموماً سيبقى التعليم عديم جدوى.

استنزاف

● بمناسبة الحديث عن استراتيجية تجويد التعليم أعدت غالبية الدول العربية استراتيجيات لتطوير التعليم بمراحله المختلفة ..ما الذي أسهمت به أو قدمته تلك الاستراتيجيات؟.

– مقابل المبالغ الكبيرة التي تم صرفها على إعداد الاستراتيجيات التطويرية، لم يتم تقديم أي أثر إيجابي يذكر بل استنزفت هذه الاستراتيجيات موارد مالية طائلة وبلا فائدة في حين صُرفت تلك الموارد على إعادة تأهيل وتدريب المعلمين ومدرسي الجامعات وتشغيل المختبرات وتحديثها و..الخ فإنها سوف تحقق أثراً إيجابياً كبيراً على التعليم ومخرجاته، ووفق اطلاعي على تلك الاستراتيجيات هي الآن مكدسة في الأدراج، وفوق هذا كله تمت على حساب الدراسات والبحوث العلمية المختلفة التي يوليها العالم الغربي أهمية كبرى ويخصص لها ميزانيات كبيرة للغاية وهو ما ليس حاصلاً في الوطن العربي عموماً، ولا نخفي حسرتنا من ازدياد ذلك الوضع تدهوراً في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية وتعاظم المتطلبات والاحتياجات المختلفة والتي ستضاعف من عدم مقدرة الدولة على مواجهة المتطلبات المتعددة وتجعلها غير قادرة على توفير الإمكانات المادية اللازمة لها بما فيها التعليم.

يحتاج إلى وعي

● ما دام الوضع سيزداد سوءاً.. ما المانع أن يساند القطاع الخاص الدولة في ظل هذه الظروف ولو حتى في المجال التعليمي؟

– بالفعل لابد من إقحام القطاع الخاص للمشاركة في دعم العملية التعليمية ولكن هذا يحتاج إلى وعي وتعريف لأنه قبل أن نطلب من الآخرين الإلمام بشيء يتوجب علينا أن نعرفهم به ثم نطلب منهم الإلمام وبعدها الإسهام والمساعدة، وما نحتاج إليه هو وقفة مع الذات ومراجعة الأمور الحياتية.. والقطاع الخاص هو ما نعنيه هنا سواء في هذا المجال أو في التخفيف من تحميل الدولة كامل مسؤولية اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل والذي يلقي بالمسؤولية على عاتق الدولة ويخلي مسؤوليته مع أنه يتحمل نفس قدر حجم المسؤولية التي تتحملها الدولة فهو لا يقدم للمؤسسات التعليمية أية إحصاءات أو بيانات عن احتياجاته من الموظفين والتخصصات المطلوبة في حين يتوجب عليه أن يعد ويقدم قاعدة بيانات واحصاءات توضح احتياجاته من الكوادر البشرية المتخصصة بالتنسيق مع المسؤولين والمعنيين في التعليم والتخطيط معاً لتدريب وتأهيل المخرجات المطلوبة وهذا سيسهم وعبر مراحل في تقليص أعداد البطالة في أوساط الخريجين وصولاً إلى إنهاء هذه الظاهرة وتوفير احتياجات سوق العمل من العمالة والموظفين المطلوبين، لكن المشكلة أن كل طرف يعمل ويخطط بمفرده ولا يوجد تنسيق أو جهة معينة تخلق نوعاً من التوازن في مثل هذه الأمور.